الصهيوني في فلسطين خاصة في مجالي الهجرة والاستيطان، ذاك الذي اسفر عن مضاعفة قوة «الوطن القومي اليهودي» مع نهاية هذه الفترة على اكثر من صعيد. رافق هذه التطورات تأزم في العلاقات، ومن ثم احتدام الصراع بين اطراف المثلث البريطاني ـ العربي ـ اليهودي، من جهة، ومحاولات للوصول الى اتفاق عربي ـ يهودي، من جهة اخرى، وذلك في ظل اوضاع سياسية عالمية غير هادئة عموماً. كما واكبت هذه الاحداث صراعات صهيونية داخلية حادة، ومريرة، اسفرت عن انشقاق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتسلم الجناح العمالي الصهيوني زمام السلطة فيها، وذلك على ارضية تدهور اوضاع اليهود في اكثر من بلد، وخاصة في المانيا النازية وبولونيا. فمع صيف العام ١٩٣١، وبعد ان عادت السياسة البريطانية في فلسطين، وفق رسالة ماكدونالد الى وايزمان والتي اطلق عليها العرب اسم «الكتاب الاسود» الى ما كانت عليه قبل انتفاضة البراق، بدأت حقبة جديدة ظهر كأن اهم ما يميزها هو ان الالتزام البريطاني بتسهيل اقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين قد ازداد قوة عما كان عليه. وبان هذا الاتجاه واضحاً مع تعيين مندوب سام جديد في فلسطين هو الجنرال آرثور واكهوب الذي وصفه وايزمان بقوله: «ربما كان احسن المندوبين السامين في فلسطين... من حيث كونه من ذلك النوع من الرجال الذين يمكن التأثير عليهم في الاتجاه الصحيح» (ص ٢٤٧).

في هذه الفترة، تفتتح سلطات الانتداب البريطاني سياستها بمحاولة العمل على تحسين اوضاع السكان العرب المعيشية، بشكل او بآخر، كتطوير الزراعة، وتشجيع اقامة الجمعيات التعاونية، ومحاولة توسيع نطاق قانون حماية المزارعين. لكن السلطات اصدرت، ايضاً، ووسعت، بعض القوانين، مثل قانون العقوبات المشتركة لمكافحة ما اسموه «الجرائم الزراعية»، حيث كانت ممتلكات اليهود الزراعية تتعرض للاتلاف على ايدي مجهولين، وهو اسلوب لجأ اليه العرب في مقاومتهم للبريطانيين والصهيونيين. وفي سنة ١٩٣١، وخوفاً من نشوب انتفاضات مماثلة لانتفاضة البراق، اصدرت الحكومة البريطانية، ايضاً، مرسوم الدفاع عن فلسطين. وخول المرسوم سلطات الانتداب في فلسطين صلاحيات قمعية واسعة. فمنح المندوب السامي صلاحية وضع «احكام للمحافظة على الامن العام والدفاع عن فلسطين حين وقوع الطوارئ»، يمكن بواسطتها فرض الرقابة على المطبوعات والمواصلات ووسائل المخابرة والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد ومراقبة الموانئ والمطارات والنقليات البرية والجوية والبحرية والتجارة والتصدير والاستيراد والانتاج والزراعة (ص ٢٥٠) وغيرها.

غير انه على الرغم من اصدار تلك القوانين، من ناحية، واتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الاوضاع المعيشية في فلسطين، من ناحية اخرى، لم تهدأ المعارضة العربية، كما استمر التوتر بين العرب واليهود على حاله، خاصة في العام ١٩٣٢، حيث امتازت بتشديد مقاطعة العرب لليهود ورفضهم التعاون معهم في اي مجال. كذلك قام العرب بشن حملة ضد سياسة الحكومة الضرائبية التي تثقل كواهل المزارعين العرب. كما شهد العام ١٩٣٢، تحولاً نوعياً ملحوظاً في النظام السياسي لعرب فلسطين، تمثل في البدء باقامة الاحزاب العربية التي أثرت في نشاط الفلسطينيين بحفزها تفاعل القوى السياسية بينهم وغيرت التركيبة السياسية العربية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت.

يروي لنا هذا الفصل تبدد الهدوء النسبي الذي ساد خلال ١٩٣١ و ١٩٣٢. فقد راح يتبدد خلال النصف الاول من ١٩٣٣، خصوصاً بعد ان اخذ عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين يزداد بشكل ملحوظ، اثر تدهور اوضاعهم في المانيا مع صعود النازية، بينما اتسع، من ناحية اخرى، نشاط المؤسسات اليهودية في شراء الاراضي واقامة المستوطنات. واثار هذا التوسع الصهيوني الناشط مخاوف العرب، فدعت اللجنة التنفيذية الى اجتماع لوجهاء العرب «لدرس هذه الحالة المريعة والتدبر في أمرها»، وذلك بعد ان «راع البلاد ما يقوم به اليهود من اقبال عام على الاستيلاء على اراضي هذه البلاد المقدسة وتسربهم اليها بالمئات والالوف بطرق قانونية وغير قانونية، واقترافهم فيها المظالم المنظمة لسلب العرب حقوقهم الطبيعية واعمالهم واقواتهم ووقوف حكومة الانتداب، امام ذلك، وقفة